



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٢/٣/٢٠١٣ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامی وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب التفشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو السنن المأذونین بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتی :

التميز / المدعی / حمزة خلف عیوی - وکیله المحاسی رسول عبید العلمري .
التميز علیه / المدعی علیه / وزیر المالية / إضافة لوظيفته - وکیله الموظف الحقوقي مهند فلاح حسن .

الادعاء

ادعی المدعی (التميز) بواسطة وکیله أمام محكمة القضاء الإداري بأنه سبق وان تقدم للحصول على أجازة استثمار على العقار المرقم ٢/١٠١٣٣/٢ مقاطعة ١٥ عامرية) الا ان المدعی علیه اصدر الكتاب المرقم (٢٤٦٢) والمؤرخ في ٢٠١١/٨/٢ الذي تم على أساسه تخصيص الفرصة الاستثمارية لمستثمر اخر والذي يعتبر مخالفة لا سند لها من القانون ، نظلم المدعی بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٨ ومن ثم نظلم ثانية بموجب نظلمه المسير عن طريق كاتب عدل الكرخ بموجب الاذار المرقم (٤٧٧٣) والوارد لدائرة المدعی علیه بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٢ وحسب دفتر الذمة ، أقام المدعی دعواه بواسطة وکیله والمدفوع عنها الرسم بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٣ طالباً الحكم بإلغاء القرار الصادر من المدعی علیه بالكتاب الف الذکر ، ونتيجة المرافعة الحضورية العينية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٠ وبعدد الاضبارة المرقمة (٢٠١٢/ق/١٨٤) حكماً بالاتفاق يقضي برد الدعوى من الناحية الشكلية ، طعن التميز بالحكم بواسطة وکیله أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لاحتته التمييزية المؤرخة في ٢٠١٣/١/٩ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الحكم التميز صدر بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٠ وطعن به تمييزاً ودفع الرسم بتاريخ ٢٠١٣/١/٩ فيكون الطعن واقعاً خارج المدة القانونية المنصوص عليها في المادة (٧/ثانياً/ط) من قانون مجلس شوري

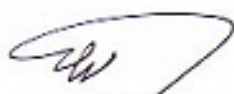
كويت مارى عيراق
داد كاى بالآى ئيتنتيحادى



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٥٩/اتحادية/تتميز/٢٠١٣

الدولة المرقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل البالغة ثلاثون يوماً من التبليغ به أو اعتباره مبلغاً . وحيث ان المدد المعينة لمراجعة طرق الطعن في القرارات حتمية وترتب على عدم مراعاتها وتجاوزها سقوط الحق في الطعن ونقضى المحكمة من تلقاء نفسها ببرد عريضة الطعن اذا حصل بعد انقضاء المدة القانونية استناداً للمادة (١٧١) من قانون المرافعات المدنية . عليه قرر رد الطعن التمييزي شكلاً وتحميل التمييز رسم التمييز وصدور القرار بالاتفاق في ٢٠١٣/٣/١٦ .



الرئيس
مدحت المحمود



العضو
فاروق محمد السامى



العضو
جعفر خاسر حسين


العضو
أكرم طه محمد


العضو
أكرم احمد بابان


العضو
محمد صائب النقشبندى


العضو
عبود صالح التميمي


العضو
ميخائيل شمسون قس كوركيس


العضو
حسين أبو التمن